

ندوة | فلسطين في الخطاب الإسلامي

توجّهت "شؤون الأوسط" بأسئلة حول تأثير صعود "الإسلام السياسي" في مصر والمنطقة العربية على القضية الفلسطينية. وقد أجاب عليها مشكوراً كلٌّ من : الدكتور سامر عبدالله، الأستاذ في كلية الحقوق بالجامعة اللبنانية، والأستاذ قاسم قصير، الباحث في الشؤون الحركات الإسلامية، والباحث الفلسطيني الأستاذ إياد صبري ابو جبر.

شؤون الأوسط : هل تعتقد ان وصول الحركات الاسلامية الى السلطة في بعض الدول العربية، ولا سيما مصر، قد ساهم ايجاباً في احداث تحول يدعم القضية الفلسطينية؟ ام ان هناك خيبة أمل حتى الآن؟

سامر عبدالله : يصح القول إن الرؤية الغربية للمنطقة حالياً ترتكز على ثلاثة عناوين هي النفط واسرائيل والاسلام المعتدل. وأمام ذلك نرى أن ما حصده اسرائيل حالياً من مكاسب لربما لم تكن لتتوصل اليه في عقود بعد أن تغلب الخلاف المذهبي السني الشيعي على العداء العربي الاسرائيلي. إن الخطاب الاسلامي الشعبي يناهض اسرائيل ولا شك في ان الجمهور الإسلامي في ليبيا وتونس ومصر يعادي اسرائيل ولكن الاشكالية هي في القدرة على انتاج قيادات قادرة على تحمل النتيجة في حال مواجهة اسرائيل. وهنا الرهان الكبير هو على الشعب المصري الذي ربما يستطيع من خلال بعض الديموقراطية التي حصل عليها ان ينتج تحديا لاسرائيل وهذا ليس بالأمر السهل وتحكمه عناوين ثلاثة:

- ١ - قدرة الغرب على تحويل الثورة الى فوضى شاملة.
- ٢ - دور الجيش المصري في الالتزام بكامب دايفيد.
- ٣ - رغبة القيادات الاسلامية في استكمال الوصول الى السلطة مهما كان الثمن القومي وحتى الداخلي.

وأمام ذلك نجد خجلا من قبل "الإخوان" في طرح قضية فلسطين وتغليبها للخطاب الاسلامي على الخطاب القومي العربي وتفسيراً غير مبرر للسكوت عن تهويد القدس وشطب لغة المقاومة من المفردات السياسية. وبالتالي نكون امام استبدال سلطة بسلطة

وبوجوه أخرى ربما تكون أكثر فائدة لإسرائيل بعدما حل الخوف من العودة الى السجن السياسي مكان الشوق الى النضال وبعدها اتضح ان المشروع الاسلامي الحقيقي في هذه الثورات غير موجود.

قاسم قصير : ان وصول الحركات الاسلامية الى السلطة شكل تطوراً استراتيجياً في المنطقة بعد سقوط الانظمة الموالية للغرب والمعادية للمقاومة، وخصوصاً في مصر وتونس. ورغم اضطرار القيادة المصرية الجديدة للابقاء على معاهدة كامب دايفيد والعلاقة مع الكيان الصهيوني واميركا، فان هذه القيادة أكدت أنها لا يمكن أن تقبل بالحرب على الشعب الفلسطيني وخصوصاً في غزة، كما انها عمدت لإعادة ترتيب العلاقة مع القطاع بما ينهي الحصار الذي كان مفروضاً عليه ايام الحكم السابق، وقد جاءت احداث غزة الاخيرة ووقوف القيادات العربية وخصوصاً في مصر وتونس الى جانب الشعب الفلسطيني لتؤكد حجم التغيير الذي حصل وطريقة التعاطي مع الاحداث. مع الاشارة الى ان وصول الاسلاميين الى الحكم يواجه الكثير من العقبات والتحديات الداخلية والخارجية مما فرض عليهم بعض الخطوات المثيرة للإشكالات، لكن اذا نظرنا الى الافاق المستقبلية سنجد انعكاسات ايجابية لمصلحة القضية الفلسطينية في المرحلة المقبلة.

إياد صبري أبو جبر : يشكل وجود الحركات الإسلامية في الحكم تحدياً من نوع آخر وخصوصاً فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، فالإخوان المسلمون في مصر فرض عليهم التعامل مع واقع مركب، من خلال التعامل مع إسرائيل وفقاً لاتفاقية كامب ديفيد، وفي الوقت نفسه يحاولون التخلص منها، لكن في المستقبل المنظور من الصعب إلغاء الإخوان هذه المعاهدات، لأن المأزق الذي خلفه الربيع العربي هو للجميع، لإسرائيل ولأميركا وللإسلاميين ولحماس وكذلك للإخوان. والمخرج من هذا المأزق من الناحية السياسية هو اللجوء إلى مفهوم الهدنة طويلة المدى، ومعنى ذلك الاعتراف بالواقع وعدم الاعتراف بمشروعيته. وتكمن فكرة الهدنة طويلة الأمد كطريق لصياغة علاقة جديدة بالمنطقة.

لذلك لم يتحقق شيء ملموس للقضية الفلسطينية بالرغم من وصول الحركات الإسلامية إلى السلطة في بعض الدول العربية، والسبب في اعتقادي أن تلك الحركات لا تحمل عصا سحرية يمكنها من خلالها إحداث تغيير سريع وجوهري، فما زالت سياسة التجاهل والصمت هي اللغة السائدة تجاه إسرائيل ولعل الضربات العسكرية الإسرائيلية للسودان خير دليل على ذلك.

من ناحية أخرى، اعتقد أن الدول العربية لم تعد دول رئيسة يمكنها الأخذ بزمام المبادرة فبعد توقيع مصر اتفاقية كامب ديفد عام ١٩٧٨ والأحداث التي تبعتها كاحتلال العراق للكويت وغيرها، تحولت الدول العربية إلى مجرد طرف في المعادلة الإقليمية، فلم يعد هناك مشروع عربي واضح، فأصبحت المعادلة الإقليمية في الشرق الأوسط تنحصر بين ثلاث

قوى رئيسية (إسرائيل - تركيا - إيران) فتردي الوضع العربي والتراكمات التي تولدت في خلال الفترة الماضية يجعل من الصعب على الحركات الإسلامية أو غيرها أن تحدث تحولاً سريعاً، وخصوصاً ان الصف العربي ما زال يعاني الانقسام، فالحديث عن دعم القضية الفلسطينية يمكن اعتباره موضوعاً سابق لأوانه.

شؤون الأوساط : كيف تقويم السياسة الخارجية المصرية في ظل حكم الرئيس محمد مرسي حتى الآن تجاه اسرائيل؟ وأين تقع الرسالة التي أرسلها الى الرئيس الاسرائيلي شمعون بيريز والتي وصفه فيها بـ "صديقي الوفي"؟

سامر عبدالله : يمكن القول إن لا سياسة فعلية خارجية مصرية حالياً، حتى أن الرئيس المصري الجديد كاد يوافق على توظيف الجيش المصري في حرب لتغيير الحكم في سوريا بالقوة العسكرية بعد الدعوة القطرية لدور عربي في هذا المجال. إن مصر في ضائقة اقتصادية كبيرة كما ان عبء السلطة ومحاولة الحفاظ عليها يدفع بحركة الاخوان إلى ان تخالف ميثاقها الذي يرى أن فلسطين ارض مغتصبة. ان الأمن القومي المصري يبدأ من غزة وصولاً الى أثيوبيا وليس العكس، لأن اسرائيل هي من يحرض على استكمال بناء سد الألفية على منابع النيل من أجل تعطيش المصريين، وأمام ذلك من المستغرب استكمال حصار غزة والمساهمة في اخضاع سلطتها ودفعها الى محور يتجافى مع تألقها في حرب ٢٠٠٩ وصمودها البطولي. إن تقرب الرئاسة المصرية من اسرائيل هدفه عدم ازعاج الغرب وطمأنته من حكم الاخوان. إن السياسة الخارجية المصرية يجب ان تكون مدرسة بحد ذاتها نظراً إلى مكانة مصر. والرهان هو على الانتخابات المصرية القريبة عسى ان يتقدم الفريق المناهض لاسرائيل والوقائع تشير الى افتراض تراجع في شعبية حركة الاخوان اعتراضاً على سياساتها.

قاسم قصير : واجهت السياسة الخارجية المصرية اتجاه اسرائيل في ظل حكم الرئيس محمد مرسي بعض الازعاجات والاشكالات، وخصوصاً عند الاعلان عن ارسال سفير لمصر الى الكيان الصهيوني والكشف عن الرسالة من الرئيس مرسي الى رئيس هذا الكيان، شيمون بيريز، وما تضمنته من عبارات، لكن مرسي عاد واوضح ان هذه الرسالة شكلية وأن ارسالها لا يعبر عن موقف سياسي وأن مصر ستقف الى جانب الشعب الفلسطيني. ومن ثم جاءت احداث غزة والتي ادت الى سحب السفير المصري من الكيان الصهيوني ومغادرة السفير الاسرائيلي لمصر وزيارة رئيس الحكومة المصرية الدكتور هشام قنديل لغزة وما اعلنه من مواقف لتؤكد كل ذلك. ان سياسة مصر الخارجية بدأت تشهد تغيرات جذرية وإن كان هذا الوضع سيخضع للكثير من التحديات والضغوط ولذا لا يمكن الحكم على السياسة الخارجية المصرية اتجاه الكيان الصهيوني الا بعد فترة من الزمن.

إياد صبري أبو جبر : اتبعت حكومة مرسى منذ وصولها إلى سدة الحكم سياسة خارجية غير واضحة اتجاه إسرائيل. ففي الوقت التي طالبت بتعديل ملاحق اتفاقية كامب ديفيد، إلى جانب طلبها الأخير للأمم المتحدة حول التفتيش على منشآت إسرائيل النووية من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية، نجدتها تنسق أمنياً مع إسرائيل بخصوص موضوع سيناء، لا سيما فيما يتعلق بإدخالها لمعدات عسكرية ثقيلة تمنعها اتفاقية كامب ديفيد، فهذا الشد والجذب في العلاقات المصرية الإسرائيلية دفع عاموس جلعاد، رئيس الدائرة السياسية الأمنية في وزارة الدفاع الإسرائيلية، إلى وصف النظام الجديد في مصر بالديكتاتوري، واعتبر صعود جماعة الإخوان المسلمين للحكم دكتاتورية صادمة بعدما كانت ثورة ميدان التحرير تبشر بدولة ديمقراطية، لكن الرد المصري جاء سريعاً من خلال احد القادة العسكريين الذي أشار إلى أن تصريحات جلعاد تعكس بشكل صحيح العلاقات بين الدولتين على المستوى السياسي، لكن التعاون الأمني والاستخباراتي وثيق بين البلدين.

أما موضوع تناول عبارة "صديقي الوفي" في الرسالة، فهو بروتوكول متبع وخصوصاً أن الرسالة كانت عبارة عن تقديم خطاب اعتماد السفير المصري الجديد لإسرائيل: في اعتقادي أن العلاقات المصرية الإسرائيلية تسير في اتجاه غير واضح، لكن الإعلام المصري، والعربي، سلط مزيداً من الضوء على رسالة مرسى لـ "شمعون بيرز" نظراً إلى إبعاد أخرى ذات حساسية خاصة تتعلق بصعود تيار إسلامي إلى سدة الحكم تحكمه ضوابط ومعاهدات أجبرته على التعاطي مع متطلبات المرحلة، فمثل هذه الرسالة وأكثر كانت تقدم إلى إسرائيل في شكل متواصل في أثناء حكم النظام السابق ولم يكن احد يتطرق لها.

وحملت الرسالة أبعاداً أخرى تتعلق بطبيعة العلاقات المصرية الإسرائيلية في ظل الحكم الإسلامي لمصر، لكونها تزامنت مع الضربة العسكرية الإسرائيلية للمجمع العسكري السوداني.

شؤون الأوساط : ما الذي يدفع برأيك الحركات الإسلامية في بعض الدول العربية إلى عدم رفع سقف الموقف من اسرائيل؟ هل هي الضرورات المرحلية أم تبديل في الأولويات؟ أم ماذا؟

سامر عبدالله : يمكن القول أن لا تجارب إسلامية فعلية في الحكم في عالمنا العربي باستثناء السودان المنهك غير أن شعبه مثقفٌ إسلامياً وقومياً. إن السودان وقف مع المقاومة في فلسطين ولبنان، والغارة الاسرائيلية عليه ليست بالجديدة بل سبقها الكثير من الاعتداءات. هل نحن امام حكم اسلامي في ليبيا وتونس أم أمام فوضى؟ وفي مصر فإن الدستور الجديد هو قيد الانجاز ولم يكتمل الحكم الاسلامي من دون برلمان غير أن

الصورة الحالية واضحة لمصلحة مشاريع التسوية. إن الملموس ان حزب النهضة في تونس طالب بالحقوق المشروعة في فلسطين، أي انه عمليا التزم بحدود ١٩٦٧. وفي مصر تأكد التزام الاخوان بكامب دايفيد التي تكرر حدود ١٩٦٧ ايضا. ومن ذلك يظهر ان هناك اتجاهاً للموافقة على تصفية القضية الفلسطينية خلافاً للالتزام الدستوري في ايران الإسلامية. إن وثيقة اخوان سوريا خالية من لغة المقاومة. الاجابة واضحة حول السؤال وهي أن الغرب لن يسمح بحكم اسلامي مناهض لإسرائيل فكان التنازل عن كل شيء من أجل السلطة.

قاسم قصير : إن موقف الحركات الاسلامية في بعض الدول العربية وخصوصاً تلك التي شهدت ثورات شعبية ينطلق من بعدين، البعد الاول مرتبط بالمبادئ والمواقف الاساسية والتي تنظر للكيان الصهيوني بأنه كيان غاصب وغير شرعي وهي تقف مع الشعب الفلسطيني ومقاومته، والبعد الثاني له علاقة بالمصالح والظروف الواقعية والتي تدفع هذه الحركات الى اتخاذ مواقف ليست عالية السقف، كما ان هذه الحركات تواجه الكثير من التحديات الداخلية في بلدانها وعلى صعيد علاقاتها الخارجية دفعتها لإعطاء الاولوية لاهتمامات اخرى. لكن التطورات على صعيد الصراع مع العدو الصهيوني دفعت وستدفع هذه الحركات الى اعادة النظر في ادائها ورفع سقف مواقفها اتجاه الكيان الصهيوني وهذا ما لاحظناه بعد احداث غزة، كما ان طبيعة الصراع مع العدو الصهيوني والعلاقة الاستراتيجية بين هذا الكيان واميركا ستدفع هذه الحركات لتغيير ادائها وموقفها.

اياد صبري أبو جبر : من الصعب الحديث الآن عن موقف واضح للحركات الإسلامية في قضايا الشرق الأوسط لاسيما القضية الفلسطينية التي تمثل محور القضايا السياسية في المنطقة، فالإخوان المسلمون في مصر ما زالوا غير قادرين على الخروج من الأزمات الداخلية التي تعصف بالداخل المصري منذ قيام ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير إضافة إلى القضايا المزمنة كالبطالة والفقر والعجز الاقتصادي، ويضاف إلى ذلك الموضوع الأمني، في اعتقادي إن مصلحة الأمن القومي الإسرائيلي في التعامل مع مصر في الوقت الحالي تقتضي بإشغال حكومة الإخوان بقضايا داخلية تحجّم أي تحرك مصري مستقبلي فما يحدث في سيناء ليس بعيداً من التدخل الإسرائيلي.

من ناحية أخرى، يجب عدم إغفال أهم ملف سياسي في مصر وهو المتعلق بالدستور الجديد الذي بلا شك يؤرق تيارات الشعب المصري كافة، لذلك اعتقد أن القضية الفلسطينية ما زالت في تراجع مستمر، لكن هذا لا يعني إننا نتحدث عن خيبة أمل كون حكومة الإخوان، بالرغم من صعوبة قضاياها الداخلية، تتحرك في شكل ايجابي إلى حد ما وخصوصاً بعد اتخاذها مواقف مهمة عدة منها محاولة كسر حصار غزة من خلال تسهيل الدعم القطري وفتح المعابر بشكل شبه دائم والتعامل مع طرفي الصراع الداخلي

الفلسطيني فتح وحماس بنوع من التوازن إضافة إلى استعدادها إلى الذهاب إلى ابعده من ذلك للوصول إلى المسار الصحيح على مستوى القضية الفلسطينية، لكن التوقيت غير الملائم يعتبر ابرز العوامل التي تعرقل أي تدخل مصري أو عربي في القضية الفلسطينية. شؤون الأوسط : هل تعتقد ان افتراق الطرق بين حركة حماس وكل من سوريا ومحور الممانعة وتقاربها مع الدول العربية التي توصف ب "المعتدلة" سوف يخدم القضية الفلسطينية ام العكس؟

سامر عبدالله : لم تستقر "حماس" في سوريا الا بعد طرد الاردن لخالد مشعل وذهابه الى قطر ونزع الجنسية الاردنية من قيادات حماس. ومن قطر كانت المقاومة مستحيلة فكانت سوريا الدرع الحامي لحماس وكان ياسر عرفات موجودا في غزة يمنع اي نفوذ فعلي لها. ولحماس أداءً جهادي متميزاً غير أن تحولها الى سلطة أضرت بخطها المقاوم ونشأت المصالح في الحكم والأرباح من عائدات الانفاق. إن حماس ترغب بالحفاظ على سلطتها حيث أن البند الاساسي في البيان الوزاري لحكومة نتنيا هو استئصال حكمها بعدما اشترط لبيerman وفريقه ذلك. وأمام اشكالية رهانها على حماية حكمها ومدته الى الضفة وربما الى الأردن تماهياً مع المشروع الجديد تخلت حماس عن محور المقاومة الذي دعمها. والخسارة هي لفلسطين ولشعبها لأنه لا يعقل لعاقل ان ينتظر من الولايات المتحدة الأميركية ومن دول الاستسلام دعم أي حق من الحقوق العربية في أي مكان وفي فلسطين. ان الصراع نشأ قبل حماس، وبوصلة المنطقة هي القدس، ومن يتنازل عن القدس سيسقط شعبياً، كما سقط أبو عمار من قبل. وبالتالي فإن الشعب الفلسطيني المظلوم سيبقى الخاسر الأكبر من تخلي حكامه عن محور الممانعة حالياً، هذا المحور وعن حق كان الفرصة التاريخية التي قد لا تعوض لسنوات طويلة.

قاسم قصير : إن افتراق الطرق الموقت بين حركة حماس وسوريا ومحور الممانعة وتقاربها مع الدول الموصوفة ب "معتدلة" هو حدث مرتبط بالتطورات في سوريا وهو لا يخدم القضية الفلسطينية على المدى البعيد، وستكتشف حركة حماس ان علاقاتها الاستراتيجية مع قوى ودول المقاومة هي الاساس في الصراع مع العدو الصهيوني وهذا ما برز وبيبرز في المحطات الاساسية من الصراع. وقد اعلن اكثر من مسؤول في الحركة انهم لن يتخلوا عن علاقاتهم مع حزب الله وايران بصرف النظر عن الخلاف حول الملف السوري، ولذا اعتقد ان حماس ستعيد ترتيب اوضاعها ولا سيما في ظل التطورات المتسارعة مع اهمية توافق حماس وبقية الدول الممانعة على الاسراع بمعالجة الملف السوري لان ذلك يساهم في اعادة ترتيب هذه العلاقات.

اياد صبري أبو جبر : اعتقد أن الخريطة السياسية للشرق الأوسط قد تغيرت بشكل جذري، ليس لتحالف دول الممانعة فحسب، بل تعدت ذلك، فلا يمكن الحديث الآن عن

تحالف دول معتدلة تقوده مصر مبارك والسعودية والأردن والإمارات العربية، وبناء على ذلك يمكن وضع تصور للخريطة السياسية الجديدة في الشرق الأوسط على النحو الآتي:

١ - تحالف إسرائيلي يوناني قبرصي

مثل التحول السياسي في مصر وتوتر العلاقات مع الحليفة تركيا، نهاية حقبة خروج إسرائيل من عزلتها التي بدأت منذ اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨، فقد خسر هذا الكيان "ذخراً إستراتيجياً" إثر سقوط الرئيس مبارك، الذي يعتبر آخر حلفائه الأوفياء بعد خسارته نظام الشاه في إيران عام ١٩٧٩، بالإضافة إلى تركيا، بعد حادثة السفينة مرمرة، فعملياً أصبح كياناً منبوذاً من غير حليف إقليمي مهم.

على الجانب الآخر يمكن اعتبار الشروط التي وضعت في معاهدة كامب ديفيد التي تضمن أمن إسرائيل من خلال تقييد الوجود الرسمي العسكري والأمني المصري في سيناء، قد تحولت إلى شروط جيدة لنمو تهديد غير رسمي مختلف يمتاز بكونه تهديد حرب عصابات متشعبة تصعب مواجهتها. وقد وصف احد القادة العسكريين الإسرائيليين الوضع المستجد في المنطقة بقوله " كل شيء الآن محفوف بالضباب الكثيف، فنحن أمام عالم آخر، ليس عالم مبارك، هذا هو شرق أوسط متطرف وإسلامي ويكره إسرائيل".

في هذا السياق، بدأت إسرائيل في البحث عن هذا الحليف فوجدت ضالتها في اليونان وجمهورية قبرص، من خلال فتح علاقات تعاون مع هذين البلدين، وخصوصاً في محاولة إسرائيل الانتقام من تركيا والالتفاف عليها وعلى سوريا حيث تحقق الجغرافيا هذه الغاية، كما يوجد هناك مجالات أخرى للتعاون مع اليونان وقبرص في مجال التنقيب عن النفط والغاز في مياه شرق البحر المتوسط والتعاون في مجال الموارد المائية بهدف الرد على الخطة التركية المعدة في مجال الطاقة في مياه شرق البحر المتوسط، وتأتي هذه التحركات الإسرائيلية، في ظل تدهور علاقاتها بتركيا في خلال الفترة الماضية، لذلك بدأت تل أبيب البحث عن حليف لها في المنطقة بدلا من تركيا حليفها السابق. إضافة إلى ذلك، ستشكل قبرص اليونانية نقطة ارتكاز في صراع إسرائيل مع لبنان في مجال حقول التنقيب عن النفط لان آبار الغاز متواجدة بين قبرص ولبنان وإسرائيل.

٢ - تحالف دول الممانعة

تلقي تحالف الممانعة ضربات قوية أربكته مثل الثورة السورية وتآزمت العلاقة بين أطراف هذا الحزب كما حدث بين حماس وسوريا وإيران مما حدا بالبعض إلى الجزم بأن حماس شكلاً وموضوعاً خرجت من حلف إيران سوريا. وكحال التحالفات الجديدة التي تشكلت وفقاً لتقارب المصالح، يمكن الحديث عن ظهور أو تبلور تحالف إيراني مع سوريا والعراق و"حزب الله" ومن المؤكد أن أساس هذا التحالف هو إيران، فعلاقتها الرسمية بكل من

أطرافه أكثر من مؤثرة، فهي متحالفة مع سوريا و"حزب الله" منذ سنوات عديدة، كما إن الحكم الراهن في العراق جعل منها جزءاً من المنظومة الإيرانية. وبناءً على ذلك تحولّ العرب إلى مجرد طرف في تفاعلات النظام الشرق أوسطي الأوسع. إيران تحتاج إلى حلفاء تحارب من خلالها ومعهم وتساوم عليهم من أجل إدارة مشروعها القومي بان تصبح اللاعب الإقليمي الأهم ويترتب على ذلك فرض شروطها على المنطقة بأكملها.

٣. التحالف المصري التركي القطري الحمساوي

بدأت مصر بعد الثورة تتحسس مسارها لتستعيد دورها ومكانتها وبالتالي اقتضت الضرورة التحرر من بعض ما علق بها من ذلك الحلف الذي لم يعطها إلا الهوان فبدأت بتقارب قد لا يسمى في الوقت الحالي تحالفاً ولكن هناك مشروع تحالف يتبلور. التقارب المصري التركي، إضافة إلى قطر وحركة حماس، بدأ يأخذ ملاح ذات طابع خاص، فالدور التركي يعتمد على رؤية ثاقبة مدركة لأهدافها، مستندا إلى قوة اقتصادية صاعدة، ودبلوماسية هادئة تسعى إلى تصفية كل مشكلاتها الخارجية، اعتماداً على إستراتيجية "صفر مشاكل"، مع توظيف جيد لمصادر القوة الناعمة من تجارة وثقافة وفنون، حتى إن الدراما التركية قد غزت كل بيوت العالم العربي، لذلك فربما يكون الدور التركي أكثر تعاوناً مع مصر، نظراً إلى توحد المذهب، وتشابه نظام الحكم، وتوحد موقفيهما فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، والأزمة السورية، وربما جاءت زيارة الرئيس المصري إلى تركيا في نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ إدراكاً لتلك القواسم، وعملاً على تنميتها، وبالتأكيد تسيير العلاقة مع تركيا باتجاه التعاون والتكامل، لا التنافس والصراع، ولعل القرض المالي الأخير، البالغ مليار دولار، المقدم من الحكومة التركية، إلى حكومة مرسى، يصب في هذا الاتجاه، كما إن إغلاق البلدين أيضاً لحقبة إسرائيل، بسبب تقاطع وتباعد المواقف جعل من التقارب يبدو أمراً حتمياً.

في هذا السياق، بدأت حركة حماس تشكل احد أضلاع هذا التحالف بعد خروجها من الساحة السورية، وهو ما سيكون له تأثير سلبي في علاقاتها بإيران التي تمثل رأس الحربة في تحالف دول الممانعة، لذلك وجدت قيادات حركة حماس أن مستقبلها مع حكومة الإخوان المسلمين في مصر، ففقدان الحليف والممول الإيراني يمكن استبداله بتركيا وقطر ومصر.

خصوصية البعد القطري

تمثل قطر حالة فريدة من نوعها. فهي تحتفظ بعلاقات سياسية واقتصادية مع معظم الأطراف، أهمها إسرائيل. كما إن علاقاتها بكل من تركيا وإيران غير صراعية، وربما أكثر ميلاً للتعاون، هذا إضافة إلى تقاربها الأخير مع مصر من خلال تقديم استثمارات

ورؤوس أموال بهدف دعم الاقتصاد المصري، وذلك فضلاً عن احتضانها لقيادات حركة حماس بعد خروج الأخيرة من الساحة السورية، إلى جانب تدخلها في إعادة اعمار قطاع غزة. لكن هذه الخطوات القطرية ربما تتم من خلال التوافق مع مصر وعدم الممانعة الأميركية والإسرائيلية. التنسيق القطري المصري بخصوص غزة يأتي حتى لا يحدث نوع من عدم التوافق بين البلدين، وخصوصاً أن مصر تعتبر نفسها المسؤول الأول عن القضية الفلسطينية.

وبناءً على هذه المعطيات، ربما نجد صعوبة في وضع قطر في تحالف مصري تركي، كون السياسات القطرية تمثل لغزاً محيراً من الصعب فهمه، وخصوصاً بعد دخولها في إعمار قطاع غزة، فهذا التوقيت ربما يمثل اللغز الأكبر، كون الجهود المصرية في موضوع المصالحة الفلسطينية كانت قد وصلت لمراحل متقدمة، في الوقت الذي كانت الفرصة متاحة لقطر خلال أعوام سابقة، ويمكن اعتبار تدخلها في هذه الأوقات كنوع من تعطيل ملف المصالحة الفلسطينية، لكن عامل الوقت يمكن تبريره، كون حكومة مبارك السابقة، لم تكن تعطي الفرصة لقطر أو لغيرها للتدخل في القضية الفلسطينية. لكن التقارب المصري القطري، يصب في مصلحة حكومة غزة.

وعلى مستوى القضية الفلسطينية، وتحديدًا إذا ما كانت هذه التحولات ستخدمها أم لا، فأعتقد أن السياسة لا تعرف إلا لغة المصالح، لكن من المبكر الحديث عن خطوات عملية في الوقت الحالي، لكن الزيارة القطرية لغزة والاستعداد التركي من خلال أردوغان لزيارة غزة والتسهيل المصري ربما يصب في اتجاه القضية الفلسطينية وخصوصاً مع التخبط الإسرائيلي وشبه التراجع الأميركي الذي سيضطر للتعامل مع الواقع الجديد، إضافة إلى فقدان حماس لتحالفها السابق ودخولها في تحالف يمتلك علاقات جيدة مع الولايات المتحدة الأميركية، وحال الضعف التي تعانيها حكومة رام الله، كلها أمور ربما تسرع موضوع المصالحة الفلسطينية أولاً ثم البدء بإيجاد بدائل لتحقيق خطوات ايجابية ملموسة للقضية الفلسطينية □